إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

بمساحة 400 ألف متر مربع بواقع 200 ألف لكل موقع

نقل موقعي معارض السيارات والحراج إلى "عريفجان"

وافقت البلدية على نقل موقع معارض بيع وشراء السيارات (حراج السيارات) من منطقة ميناء عبدالله الى غرب منطقة عريفجان بمساحة 400 ألف متر مربع بواقع 200 ألف لكل موقع.

وقال مدير عام البلدية بالوكالة محمد العتيبي في كتابه:

نقل موقع معارض بيع وشراء السيارات وموقع حراج السيارات بمساحة 200000م2 لكل منهما منطقة ميناء عبدالله الى غرب منطقة عريفجان بمساحة 400 ألف متر مربع بواقع 200 ألف لكل موقع وذلك أنشطة خدمات مختلفة بمساحة بنسبة 5٪ من اجمالي مساحة الموقع وكذلك أنشطة خدمات مختلفة بمساحة بنسبة 5٪ من اجمالي مساحة الموقع.

م.أحمد الصبيح

إلغاء شرط تقديم مكونات مشروع مستشفيات الضمان إلى البلدية قبل بدء التنفيذ

السماح باستثمار الإعلانات داخل محطات الوقود

3 ـ أن يتم الالتزام باشتراطات الهيئة العامة للبيئة، ومراجعة الادارة العامة للمرور بوزارة الداخلية لعمل دراسة مرورية تفصيلية ولأخذ التصاريح اللازمة قبل البدء في التنفيذ.

4 ـ مراجعة وزارات الخدمات قبل البدء بالتنفيذ والالتزام باشتراطاتها.

5 ـ تفويض الادارة بزحزحة المواقع وتعديلها حسبما تقتضيه وزارات الخدمات، والدواعي التنظيمية بالمنطقة.

6 ـ إلغاء ما يخالف ذلك من قرارات سابقة اتخذت بهذا الشأن.

مستشفيات الضمان

من جانب آخر، فقد أقرت البلدية إلغاء البند الثاني من قرار المجلس البلدي بشأن تقديم المكونات الخاصة بمستشفيات الضمان الصحي.\وقال مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح في كتابه: نفيدكم بالتالي: سبق أن تقدمت وزارة الصحة بطلب تحويل تخصيص الأراضي المخصصة لها ضمن محافظات الفروانية والجهراء والاحمدي لصالح شركة مستشفيات الضمان الصحي التي وافق مجلس الوزراء على إنشائها بقراره رقم 26/ ثالثا باجتماعه رقم 2/2008 المنعقد بتاريخ 14/1/2008 والتي تم إنشاؤها بالقرار الوزاري رقم 36 لسنة 2008 بتاريخ 15/10/2008 تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه.

● أفادت وزارة المالية في 11/8/2010 بانه بموجب قراري مجلس الوزراء رقم 26/ثالثا الصادر بتاريخ 23/1/2008 بشأن تكليف وزارة الصحة باستكمال إجراءات تأسيس الشركة الكويتية للضمان الصحي بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار، والقرار رقم 586 الصادر بتاريخ 2/5/2010 بشأن الموافقة على إنشاء وتأسيس شركة الضمان الصحي على أن يتم طرحها بمزايدة عامة للشركات المؤهلة، وبناء عليه أصبحت الشركة المزمع تأسيسها هي الجهة المعنية بإنشاء مستشفيات الضمان الصحي بدلا من وزارة الصحة.

● تم إعداد تقرير للعرض على المجلس البلدي في 5/12/2010 وذلك لتخصيص مواقع مستشفيات الضمان الصحي للمناطق المشار اليها أعلاه لصالح الهيئة العامة للاستثمار. أصدر المجلس البلدي قراره رقم (م ب / ف 4 / 203 / 9 / 2011) بتاريخ 2011/5/16 والذي يقضي بـ: الموافقة على تخصيص مواقع مستشفيات الضمان الصحي لمناطق (الفروانية ـ الجهراء ـ الأحمدي) وتسليمها للهيئة العامة للاستثمار.

تقديم مكونات وعناصر المشروع والمخططات المبدئية للبلدية وعرضها على المجلس البلدي قبل التنفيذ.

تقدمت الهيئة العامة للاستثمار في 2013/8/22 بطلب إلغاء البند الثاني من قرار المجلس البلدي آنف الذكر والخاص بتقديم مكونات وعناصر المشروع والمخططات المبدئية للبلدية وعرضها على المجلس البلدي قبل التنفيذ والدورة المستندية والاستعجال في تنفيذ المشروع.

الرأي الفني:

نرى انه لا مانع من الموافقة على طلب الهيئة العامة للاستثمار إلغاء البند الثاني من قرار المجلس البلدي رقم (م ب / ف 4 / 203 / 9 / 2011) الصادر بتاريخ 2011/5/16 والذي ينص على تقديم مكونات وعناصر المشروع والمخططات المبدئية للبلدية وعرضها على المجلس البلدي قبل التنفيذ.

محطات الوقود

من جانب آخر وافقت البلدية على استثمار الإعلانات داخل محطات الوقود.

وتضمن كتاب مدير عام البلدية م.احمد الصبيح التالي: نفيدكم بالتالي:

اولا: صدر قرار المجلس البلدي رقم م ب / رو/ 296 / 12 / 2013 بتاريخ 2013/6/24 والذي ينص على الموافقة من حيث المبدأ على إضافة الإعلانات المذكورة بالمادة 14 بقرار المجلس البلدي رقم م ب / م ق / 463/ 21 / 2006 المتخذ بتاريخ 2006/10/30 والخاص بمشروع لائحة الإعلانات الجديدة الى قرار المجلس البلدي رقم م ب/ م أ/ف 5 /2008/4/57 المتخذ بتاريخ 2008/8/24 والخاص بتطوير محطات تعبئة الوقود وإحالة الموضوع الى الإدارة العامة لوضع الاشتراطات الخاصة بمحطات الوقود بما يتناسب مع طبيعتها على ان يعاد عرضها على المجلس البلدي.

ثانيا: ان الإدارة القانونية قد أفادت في كتاب رقم أ ق / ص / 2012 / 3953 المؤرخ في 2012/5/21 بأن محطات الوقود تدخل ضمن عبارة وما في حكمها الواردة بنص البند ثالثا من المادة 14 من القرار الوزاري رقم 172 لسنة 2006 في شأن لائحة الإعلانات ومن ثم فإنه ينطبق على إعلانات محطات الوقود الشروط المحددة بالبند ثالثا من المادة المذكورة وهي كالآتي:

1ـ ان تقام داخل المباني في الساحات والممرات على الحوائط والأرضيات.

2ـ ألا تتسبب في إعاقة الحركة او الانتقال داخل المبنى.

3ـ عدم بروز الإعلانات المضافة على الأرضيات.

4ـ تقديم العقد المبرم مع صاحب العقار.

5ـ ألا تحجب إعلانات المنتفعين بالمبنى.

6ـ الحصول على موافقة إدارة التنظيم.

ثالثا: أن إدارة التنظيم قد أفادت بأنه لا مانع تنظيميا من الموافقة بخصوص استثمار الإعلانات داخل محطات الوقود شريطة الالتزام بالشروط الواردة في القرار الوزاري رقم 2006/172 بشأن لائحة الإعلانات.

البلدية: تشديد الرقابة على شركات التجهيزات الغذائية خلال الانتخابات

أكد المدير العام لبلدية الكويت م.أحمد الصبيح تشديد الرقابة على جميع شركات التجهيزات الغذائية والمطاعم خلال فترة انتخابات المجلس البلدي 2013 بهدف التصدي لمحاولات البعض من استغلال المناسبة في ترويج مواد غذائية غير مطابقة للاشتراطات الصحية.

وقال الصبيح لـ «كونا» أمس ان البلدية مستمرة بحملاتها التفتيشية على جميع المحال والمراكز والمخازن الغذائية على مدار الساعة.

وبين أن زيادة وتيرة هذه الحملات تأتي لردع اصحاب النفوس الضعيفة الذين يقومون بتصريف مواد غذائية فاسدة أو منتهية الصلاحية في الفنادق او المطاعم او مراكز البيع المختلفة.

وأشار الى أن البلدية ستكثف حملاتها على جميع الشركات الغذائية ليس فقط للاطمئنان على صلاحية المواد الغذائية بل للتأكد من حصول العاملين فيها على الشهادات الصحية.

وأكد ان دور البلدية في الفحص والكشف على المواد الغذائية استباقي واحترازي في المحافظات الست، مثمنا جهود المفتشين بمختلف مواقعهم والتي أسهمت في الارتقاء بالمعايير الصحية في المرافق الخدمية ذات الصلة بالمجتمع.

ودعا الصبيح أصحاب المتاجر والمحال والأسواق الغذائية الى ضرورة التأكد من استيفاء الوسائل الخاصة بنقل المواد الغذائية للاشتراطات الصحية، مؤكدا ضرورة تعاون المواطنين والمقيمين مع البلدية والاتصال بها في حال وجود شبهات أو تلاعب من قبل بعض التجار أو الموزعين أو من مراكز البيع أيا كانت صفتها.

الخالد: مشروعا العاصمة وتطوير شارع عبدالله الأحمد باستطاعتهما جعل مدينة الكويت من أفضل العواصم

استغرب مرشح الدائرة الثانية لانتخابات المجلس البلدي مهلهل الخالد من التناقضات الحكومية بشأن رغبتها في تحقيق التنمية الشاملة وبنفس الوقت تقوم بمحاربة القطاع الخاص والمستثمرين.

وأكد الخالد في تصريح صحافي أن عملية إعمار البلاد وتحقيق رغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري لن تتم في ظل محاربة الحكومة للقطاع الخاص والمستثمرين وعدم تسهيل إجراءاتهم، مشيرا إلى أن مشروع العاصمة والذي يعتبر من أكبر المشاريع التي كانت ستقام في المدينة وتصل تكلفته إلى حوالي مليار دولار تم إيقافه بسبب البيروقراطية الحكومية وعدم رغبة البعض في أن تكون الكويت جميلة إضافة إلى « الحسد » الذي نعاني منه في البلاد.

مهلهل الخالد

وقال الخالد إن مشروعي العاصمة وتطوير شارع عبدالله الأحمد كانا باستطاعتهما تحويل وجه العاصمة القبيح وجعلها من أفضل العواصم في المنطقة باعتبارهما من المشاريع الضخمة والتي ستعمل على استغلال الساحات الفارغة بمشاريع ضخمة تجذب السياح والمواطنين والمقيمين إلى هذه المنطقة التي مازالت مدينة اشباح رغم محاولات بعض أصحاب العقارات تجميل المنطقة ببناء مباني ضخمة وجميلة إلا أن الحكومة لا تتعاون معهم في هذه القضية.

وتساءل الخالد هل باستطاعة الحكومة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وحدها دون الاستعانة بالقطاع الخاص؟! مؤكدا أن أي مشروع يقام يحتاج إلى تعاون جميع الجهات الحكومية والأهلية من أجل تحقيقه.

وأكد الخالد أن البلاد تحتاج إلى مسؤولين من أصحاب القرار الجريئين الذين لا يخافون من الصراخ العالي أو الأسئلة أو الاستجوابات البرلمانية إذا كانوا على حق وإذا كنا

الغريب: ضرورة تفعيل قانون منع إقامة المدارس بمناطق السكن الخاص

دعا مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات المجلس البلدي يوسف الغريب البلدية للمحافظة على هوية السكن الخاص من خلال تفعيل القوانين التي جاءت واضحة وصريحة ومنها قانون المدارس الخاصة والتي يمنع إقامتها بالسكن الخاص وانتشار هذه المدارس في بعض المناطق ومنها منطقتا سلوى والرميثية.

ووجه الغريب عتبه الى وزارة التربية والتي تعنى بتربية الأجيال وغرس القيم البناءة والتي منها على سبيل المثال احترام القانون إلا أن وزارة التربية لم تكلف نفسها مراجعة هذا القانون قبل الموافقة على منح التصاريح للمدارس الخاصة وليس من المعقول أن ترجح مصلحة خاصة لمجموعة أفراد على مصلحة عامة كذلك نطالب البلدية بتفعيل مرسوم بقانون رقم 125 لسنة 92 الذي يحظر سكن العزاب في السكن الخاص والتي أصبحت ظاهرة تهدد الأمن الاجتماعي للعائلات وكذلك انتشار بعض المكاتب التي تقدم الخدمات الاستشارية والتي يمنع القانون من إقامة هذه المكاتب في السكن النموذجي والخاص.

وقال الغريب إنه لا شك أن الممارسات الخاطئة من قبل البلدية نتج عنها الكثير من المشاكل منها الزحام المروري وتذمر الكثير من اهالي منطقة سلوى والرميثية مع الصمت الطويل للبلدية التي يبدو انها أصبحت عاجزة عن تطبيق القانون.

يوسف الغريب

ناشد رئيس الوزراء التدخل لوقف إنشائها في المناطق السكنية

المطوطح: إذا بنيت المصانع "القاتلة" في الجهراء فسنلجأ للقضاء

طالب مرشح الدائرة الثامنة لعضوية المجلس البلدي مشاري محمد القضاب المطوطح رئيس مجلس الوزراء بإصدار قرار عاجل لوقف بناء ما يقارب 150 مصنعاً يتم الاستعداد لانشائها بالقرب من صناعية الجهراء والقريبة جدا من المناطق السكنية، مشددا على ضرورة أن يتفهم مجلس الوزراء مجتمعا بأن بناء هذا الكم الهائل من هذه المصانع سيسبب كارثة إنسانية وبيئية كبيرة جدا.

وقال المطوطح ان الاستمرار في بناء هذه المصانع «القاتلة» يعد مهزلة وتخبطا واستهتارا حكوميا بصحة وحياة الإنسان الكويتي بشكل عام وأهالي الجهراء بشكل خاص لأنه سيتسبب في أمراض ليس لها أول ولا آخر، ناهيك عن أن خطورة وجود تلك المصانع وانبعاثات الغازات السامة والخطرة لا تقل عن كارثة حرق الآبار إبان تحرير الكويت والتي قام بإشعالها النظام الصدامي آنذاك ولا تقل خطورة أيضا عن كارثة مصانع أم الهيمان، متسائلا: أين التخطيط الحكومي من هذا الأمر عندما يصدر قرار خاطئ كهذا؟ وألا تعتبر الحكومة ومستشاروها الذين أشاروا عليها بهذا الرأي مشاركة فيما حصل في أم الهيمان والكارثة التي تسببت بها؟ وأعلن المطوطح بأنه وفي الوقت الذي يحذر فيه من الإصرار والاستمرار ببناء ما لا يقل عن 150 مصنعا في منطقة الجهراء فإنه إن لم يصدر قرار بوقفها ونقلها إلى منطقة بعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان فإنه سيوقفها بقوة القانون من خلال رفع دعاوى عاجلة وفورية، مؤكدا انه سيلجأ لهذه الخطوة إذا تمادت الحكومة في الاستهتار بحياة الإنسان ولم تبال بتلك النداءات المتكررة لها.

وأوضح المطوطح ان انشطة المصانع المقرر انشاؤها خطرة جدا ومنها اعادة تصنيع الزيوت المستعملة ومعالجة وإعادة تدوير المخلفات النفطية وتصنيع الجبس بأنواعه وانتاج المعادن كالالمنيوم والمواد البلاستيكية ومواد الكيماوية التنظيف والتعقيم وغيرها من الانشطة المضرة والمحظورة دوليا بحسب ما وصلتنا من معلومات، داعيا الحكومة الى الرجوع عن هذا الخطأ الكبير فالرجوع عن الناس في الرجوع للقضاء ووقف هذه المهزلة والكارثة، متسائلا: هل ضاقت فيكم

مشاري المطوطح

الصانع: مطلوب إنشاء هيئة للتخطيط العمراني للحفاظ على الهوية المعمارية الكويتية

دعا مرشح الدائرة الثالثة للمجلس البلدي 2013 (الفيحاء) فهد الصانع الى إنشاء هيئة للتخطيط العمراني في الكويت على غرار ما هو معمول به في دول الخليج وذلك للحفاظ على الهوية المعمارية والتراثية للكويت.

وقال الصانع في تصريح صحافي إن هذه الهيئة ستتولى وضع معايير وضوابط بناء المجمعات والأبراج والابنية الاستثمارية والسكنية والتجارية بحيث نعيد الهوية المعمارية المفقودة للكويت حيث اختلط الحابل بالنابل في عمليات التشييد حتى فوجئنا بضياع الشكل المعماري للكويت.

وأشار فهد الصانع إلى أن هيئة التخطيط العمراني المقترحة سيكون في مقدمة أولوياتها تنظيم هندسة البناء المدني في مناطق السكن الخاص، بالإضافة إلى مناطق السكان الإداري والاستثماري مما يساهم في خلق تناغم وتناسق في الشكل المعماري لتلك الأبنية خاصة أننا نعاني حاليا في الكويت من فوضى معمارية وغياب للرؤية الفنية والمعمارية مما أدى إلى حدوث تنافر غير عادي بين مختلف الأبنية والأبراج التي تختلف في تصميمها من مبنى إلى آخر مما أدى إلى تشويه العاصمة وباقي مناطق الكويت.

وشدد الصانع على انه سيسعى - بإذن الله - من خلال عضويته في المجلس البلدي 2013 إلى تحقيق تنمية مستدامة جديدة في مجال التخطيط العمراني، بالإضافة إلى تعديل كود البناء في الكويت الذي يخلو من أي بنود تهتم بالجماليات وفي مقدمتها تحديد الألوان داعيا إلى ضرورة عدم الاستنساخ في عمليات التشييد والبناء لكي يكون للكويت شكل معماري مستقل ومميز مما يساهم في الارتقاء بالكويت وعودتها الى مكانتها كدرة الخليج.

فهد الصانع

«العدل»: تشكيل فريق عمل لإعداد وتجهيز مقار الانتخابات

شكلت وزارة العدل فريق عمل ميدانيا لإعداد وتجهيز وتنظيم مقار الاقتراع الخاصة بانتخابات المجلس البلدي المقرر إجراؤها 28 الجاري تحت إشراف وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد وذلك وفقا للقرار الوزاري الذي أصدره وزير العدل ووزير الأوقاف شريدة المعوشرجي.

ويتولى فريق العمل الإعداد والتجهيز والتنظيم الخاص بالسلطة القضائية في المدارس التي تم تخصيصها كمقار اقتراع والتنسيق والاتصال المباشر مع اللجان الأمنية بوزارة الداخلية ومندوبي وزارة التربية والإعلام وبلدية الكويت بشأن المسائل المتعلقة بالإعداد والتنظيم والتجهيز للمقار الانتخابية ومتابعة وتوفير متطلبات السلطة القضائية داخل المقار الانتخابية، ويرأس فريق العمل نبيل الربيعة المستشار بمكتب وكيل وزارة العدل وبمساعدة مدير كتاب المحكمة الكلية حمود الظفيري وعضوية 35 آخرين ممثلين لعدد من قطاعات وزارة العدل.